

أثر قطاع التجارة الخارجية للزراعة في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة: 1995-2023

Impact of the agricultural foreign trade sector in supporting economic growth in Algeria during the period: 1995-2023

صافة محمد¹، شريط عابد²

¹جامعة ابن خلدون- تيارت، safamed2018@gmail.com

²جامعة ابن خلدون - تيارت، cheriet14@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/25

تاريخ القبول: 2024/11/10

تاريخ الاستلام: 2024/09/21

Abstract:

This study aimed to determine the impact of agricultural foreign trade, specifically increased exports and decreased imports, on Algeria's economic growth between 1995 and 2023. The study revealed a positive impact of agricultural exports on economic growth (slope of 5.96), a negative impact on agricultural imports (slope of -10.21), a positive effect on agricultural and industrial value-added and inflation rates, and a negative impact on the government-spending rate.

Keywords: Agricultural exports, Agricultural imports, Agriculture value added, Industry value added, Economic growth.

Jel Classification Codes : Q170, Q190, L7, O400

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر قطاع التجارة الخارجية للزراعة والمتمثل في زيادة الصادرات وتقليل الواردات الزراعية على دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1995-2023، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي بميل 5.96، وأثر سالب للواردات الزراعية على النمو الاقتصادي بميل -10.21، كما بينت أن النمو الاقتصادي في الجزائر، يتأثر إيجابيا بالقيمة المضافة الزراعية والصناعية ومعدل التضخم، وسلبا بمعدل الانفاق الحكومي.

كلمات مفتاحية: صادرات زراعية، واردات زراعية، القيمة المضافة للزراعة، القيمة المضافة للصناعة، نمو اقتصادي

تصنيفات JEL : Q170، Q190، L7، O400

1. مقدمة:

يعد القطاع الزراعي من بين اهم القطاعات الاقتصادية التي تحتل مكانة هامة في اقتصادات العالم، باعتباره المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير مناصب الشغل والتقليل من الفقر، وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة ، ولهذا تسعى بلدان العالم إلى استغلال كافة امكانياتها المالية والمادية والتكنولوجيا لتطوير القطاع الزراعي، بما يساهم في تخفيض حجم الواردات من المواد الغذائية وتحقيق فائض منه وتوجيهه في شكل صادرات إلى البلدان ذات العجز، مما يساهم في زيادة إيرادات الدولة من العملات الأجنبية، التي تنعكس إيجابيا على تطور النمو الاقتصادي.

الجزائر كغيرها من بلدان العالم، أدركت أهمية القطاع الزراعي كأحد البدائل الأساسية لتعزيز نموها الاقتصادي، فبنيت العديد من الاستراتيجيات والسياسات الزراعية، بدءاً ببرنامج التسيير الذاتي والثورة الزراعية إلى برنامج التجديد الفلاحي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره، بما يساهم في تخفيض فاتورة مستورداتها والرفع من حصيلة صادراتها من المنتجات الزراعية، والزيادة من فرص تحقيق أمنها الغذائي وتنوع مصادر نموها الاقتصادي، وبالنظر إلى الوقت الراهن فالجزائر مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالسعي، قدما نحو تعزيز الاستثمار في مجال القطاع الزراعي، خاصة وانها تمتلك من الإمكانيات المالية والخيرات الطبيعية سواء فيما تعلق بالمساحات الشاسعة للأراضي الصالحة للزراعة أو المصادر المتنوعة للمياه الصالحة للسقي، ما يؤهلها لتكون أحد الأقطاب الرئيسية للإنتاج الزراعي وتصديره إلى كافة أنحاء العالم.

الإشكالية الرئيسية: انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما أثر قطاع التجارة الخارجية للزراعة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023؟

فرضيات الدراسة: تتمحور فرضية الدراسة حول:

وجود أثر إيجابي لصادرات الزراعة وأثر سلبي للواردات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى:

- تبيان أهمية القطاع الزراعي ودوره في تحقيق فرص العمل للأفراد، وتحقيق احتياجاتهم الضرورية.
- تبيان دور القطاع الزراعي في خلق القيمة المضافة التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

— تحديد أثر صادرات القطاع الزراعي على جلب العملة الأجنبية للاقتصاد، لتعزيز النمو الاقتصادي منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي، لتحليل ووصف مختلف الأدبيات والمفاهيم النظرية المتعلقة بالقطاع الزراعي وأهميته، كما تم استخدام المنهج الكمي لقياس وتحليل أثر قطاع التجارة الخارجية على تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات موضوع صادرات القطاع الزراعي وأثره على النمو الاقتصادي، ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

"The Effect of Agricultural Exports on Economic Growth in South-Eastern Europe: An Empirical Investigation Using Panel Data" by the authors: Bakari, Sayef and Mabrouki, Mohamed

تعالج هذه الدراسة اثر الصادرات الزراعية على تحسين النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق اوروبا خلال الفترة 2006-2016، وذلك باعتماد على تحليل الارتباط ونموذج الجاذبية الثابت، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اثر إيجابي ذو دلالة احصائية لصادرات الزراعية في البلدان العينة المختارة البوسنة، البانيا، بلغاريا، كرواتيا، مقدونيا ورومانيا، على النمو الاقتصادي، كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي، والعمل على خلق سياسات زراعية تجارية هادفة. (Bakari & Mabrouki, 2017, pp. 11-12)

"The Impact Of Agricultural Exports On Economic Growth In Nigeria" by the authors: Nahanga Verter and Věra Bečvářová

تتناول هذه الدراسة تأثيرات الصادرات من المنتجات الزراعية على معدلات النمو الاقتصادي في دولة نيجيريا وذلك باستخدام طريقة تحليل الانحدار البسيط، حيث خلصت الدراسة إلى وجود اثر لصادرات الزراعية في دفع معدل النمو الاقتصادي نحو التحسن، كما بينت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة الانفتاح والأداء الزراعي، وقد أوصت الدراسة على ضرورة تشجيع الزراعة محليا مع اتباع سياسة ضبط واردات السلع الزراعية، مما يساهم في تقليل فاتورة الغذائي الأجنبي، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي والتصدير بما يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي في الوطن. (Nahanga & Věra, 2016, p. 697)

"Impact Of Agricultural Export On Economic Growth In Cameroon: Case Of Banana, Coffee And Cocoa by the authors":Noula Armand Gilbert ،Sama Gustave Linyong ،GwahMunchunga Divine

تتمحور هذه الدراسة حول تحليل واستكشاف الكمية التي تساهم بها الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي في دولة الكاميرون، حيث تم اعتماد على نموذج دالة كوب دوغلاس للإنتاج الموسع، باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اثر إيجابي لصادرات مادة القهوة والموز على النمو الاقتصادي، في الحين هناك أثر سالب لمادة الكاكاو على النمو الاقتصادي، في أخير توصي هذه الدراسة على ضرورة تطوير سياسة زراعة المواد القهوة والكاكاو والموز بما يحقق لهذه المواد الجودة والتنافسية على مستوى الأسواق الدولية، وهذا ما ينعكس إيجابيا على تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الكاميرون (Armand Gilbert, Gustave Linyong, & Munchunga, 2013, p. 44)

-دراسة كل من أمينة عباس و أسماء حمدون، والمعنونة ب: اثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في ظل تطبيق استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2019، تبحث هذه الدراسة في تبيان أثر القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لإنجاح تجربة التنوع الاقتصادي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أظهرت النتائج أن القطاع الزراعي يساهم بنسبة ضئيلة في النمو الاقتصادي مقارنة مع إمكانيات الفلاحة التي تمتلكها الجزائر، وقد أوصت الدراسة بضرورة دعم وتطوير القطاع الزراعي وتشجيع المنتجات الزراعية الرائدة وتنميتها مثل التمور، القمح، زيت الزيتون. (أمينة و أسماء، 2023، الصفحات 266-267).

-دراسة كل من دقيش جمال، سايح فاطمة والمعنونة ب: مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في النمو الاقتصادي للجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، وقد اهتمت هذه الدراسة بتبيان اثر القيمة المضافة التي يحققها القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال بناء نموذج قياسي باستخدام منهج ARDL، حيث اكدت النتائج المتوصل اليها إلى وجود اثر ضعيف لمتغير القيمة المضافة في تفسير النمو الاقتصادي، ويمكن ارجاع ذلك الى تهميش هذا القطاع، وهروب اليد العاملة الى قطاعات أخرى التي ترتفع فيها الأجور، في الحين نجد ان التضخم له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، نظرا لارتباط

الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات الذي عادة ما يؤثر في حالة ارتفاع أسعار البترول إيجابيا على زيادة الأجور، وحجم الواردات، بالإضافة الى ما سبق فقد أظهرت الدراسة ان معدل النمو السكاني له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. (دقيش و سايح، 2021، صفحة 640)

2. مفاهيم عامة حول القطاع الزراعي

تراهن معظم اقتصادات العالم على تطوير القطاع الزراعي، واعتباره المصدر الرئيسي الذي بإمكانه المساهمة في خلق مناصب العمل، وتحقيق الأمن الغذائي، والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الاستهلاك والاستثمار وميزان التجارة الخارجية، بما يساهم في تحسين النمو الاقتصادي في البلد.

1.2 تعريف القطاع الزراعي:

الزراعة هي مصطلح اقتصادي قديم، ظهر منذ أن وجد الانسان على وجه الأرض، حيث اختلف مفهوم الزراعة بحسب الظروف والقوائم الاقتصادية التي مر بها العالم، ومن اهم تعاريف الزراعة نذكر:

-الزراعة هي مصطلح لاتني يتكون من كلمتين AGRI والتي نقصد بها الحقل، وكلمة Culture والمراد بها العناية، أي ان الزراعة تشير الى العناية واهتمام بالأرض. (عاكف، 2006، صفحة 73)

- الزراعة تشمل جميع الاعمال التي يقوم بها المزارعون، في إطار تطوير الأساليب المستخدمة لنمو وتعاضم النباتات وتربية الحيوان وغوه، وذلك من اجل تحقيق منتوجات نباتية وحيوانية للاستهلاك الإنساني. (محمود و ، وآخرون، 1986، صفحة 74)

- تعرف الزراعة على أنها كل عمل يهدف إلى السيطرة على الطبيعة وتذليل صعوباتها، بغرض خلق منتوجات زراعية وحيوانية، تستخدم لتلبية حاجيات الانسان. (جواد، 2010، صفحة 43)

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الزراعة هي عبارة عن مجموعة من الاعمال والانشطة التي يقوم بها الافراد والمؤسسات، بهدف استغلال الأرض بما يساهم في توفير مختلف المنتوجات النباتية والحيوانية، مثل المحاصيل الزراعية وتربية المواشي والاسماك والدواجن.

2.2 أهمية القطاع الزراعي: تتلخص أهمية القطاع الزراعي من حيث:

-توفير الغذاء: يشكل القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء مثل القمح، اللحوم، الخضار والفواكه، وبالتالي يعتبر المصدر الرئيسي لضمان الامن الغذائي في العالم.

-مصدر لخلق فرص العمل: القطاع الزراعي كغيره من القطاع الأخرى، يساهم هو الآخر في توفير الملايين من مناصب العمل للأشخاص، وخاصة في المناطق الريفية، سواء كان هذا التوظيف في القطاع الزراعي نفسه أو في القطاعات المرتبطة به مثل القطاعات التخزين والنقل.

-مصدر لتحقيق الصناعة الزراعية: يعتبر الإنتاج الزراعي بمثابة الإنتاج الخام الذي يعتمد عليه القطاع الصناعي في انتاج مختلف السلع الزراعية الصناعية مثل الصناعة الغذائية، صناعة النسيج والجلود والخشب، الصناعة الصيدلانية وغيرها.

-المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد: يعتبر القطاع الزراعي مصدر للثروة يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في الدول النامية التي تكون فيها القطاعات الأخرى مثل التجارة والصناعة في حالة تخلف.

-المساهمة في ترقية التجارة الخارجية: يؤدي قطاع الزراعة دورا مهما في ترقية التجارة الخارجية من خلال توفير الصادرات الزراعية، حيث تتمكن البلدان التي تحقق كميات كبيرة من المنتجات الزراعية من تلبية حاجياتها المحلية، وتصدير الفائض الى الأسواق العالمية، مما يساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي بدورها إلى تحسين النمو الاقتصادي، كما تتمكن هذه البلدان من توسيع وتنويع أسواقها

-الحفاظة على البيئة: تعتبر الزراعة المستدامة أحد الأساليب الفعالة التي تساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية من الانجراف والتآكل، والتقليل من ظاهرة التصحر والتلوث البيئي.

3. لمحة مختصرة حول تطور التنمية الزراعية في الجزائر:

ورثت الجزائر بعد استقلال قطاعا اقتصاديا هشاً، تميز بضعف الناتج المحلي الإجمالي، وتهمتر البنى التحتية، نقص الخبرة والكفاءة في المجال الاقتصادي والإداري الضروري للنمو الاقتصادي، قطاع زراعي وصناعي تقليدي، في ظل هذه الظروف الصعبة عملت السلطات الجزائرية على تبني جملة من الإصلاحات والاستراتيجيات التنموية للنهوض بالاقتصاد، كان من أهمها التنمية الزراعية التي مرت بمجموعة من المراحل والمتمثلة في:

1.3 مرحلة التسيير الذاتي: بعد الاستقلال بادر العديد من الفلاحين الى تسيير المزارع والوحدات الإنتاجية التي تركها المستعمر وفي هذا الاطار أصدرت الحكومة الجزائرية قانون التسيير الذاتي 276-63، في 6 جويلية 1963، الذي أقر بشغور هذه الممتلكات واعتبارها بدون ملكية، كما رخص على ان يتم تسييرها من طرف الدواوين الزراعية للتسيير الذاتي، وقد بلغت المستثمرات المسيرة ذاتيا ما يقارب

2302280 هكتار في سنة 1965، لتصبح فيما بعد ملكا للدولة بموجب القرار رقم 182-66، وبرغم من أن نظام التسيير الذاتي استطاع الحفاظ على ممتلكات الدولة، إلا أنه ومن الناحية العملية كانت هناك صعوبة لدى العمال في تسيير الذاتي لهذه الممتلكات، وذلك لنقص الخبرة وتجربة التسيير الجماعي المنظم. (الماحي و أوزال، 2018، صفحة 12)

2.3 مرحلة الثورة الزراعية: طبقا للأمر رقم 71-73 والصادر في: 08-11-1971، تبنت

الجزائر قانون الثورة الزراعية، تحت شعار "الأرض لمن يخدمها"، حيث تم تأميم الأراضي نتيجة عدم استغلالها من قبل ملاكها أو نتيجة غياب الملاك عن أراضيهم، وتم إنشاء ما يقارب 7000 تعاونية carpa ل: 1 مليون هكتار، و700 تعاونية (caps) تتعلق بالخدمات على مستوى البلاد، بالإضافة إلى 730 تعاونية (caek) للاستغلال الجماعي، بالرغم مما حققته الثورة الزراعية من مكاسب في تجميع الأراضي الزراعية المؤممة في شكل وحدات كبيرة، إلا أنها لم تساهم بشكل المطلوب في تحقيق التنمية الريفية. (مصاييح، 2019، صفحة 145).

3.3 مرحلة الاستثمارات الفلاحية: استحدثت الجزائر في 08 ديسمبر 1987 أسلوبا جديد لتسيير

الأراضي الفلاحية والانتفاع بها، بحيث تكون تابعة للأملاك الدولة الوطنية الخاصة، وذلك بموجب القانون رقم 87-19 وتحت تسمية نظام الاستثمارات الفلاحية، حيث تعرف المستثمرة الفلاحية على أنها وحدة ترابية، يتم تسييرها وانتفاع بها على مدار السنة، من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، بهدف المساهمة في خدمة الإنتاج الفلاحي. ونشير على أنها ملكيتها تبقى للدولة، ولكن حق الانتفاع يبقى دائم للشخص الذي يستغلها (بن يوسف ، 2001، صفحة 163)، وما يؤخذ على هذا القانون أن أصحاب الاستثمارات الفلاحية في كثير من الحالات يواجهون صعوبات في الحصول على القروض البنكية، نتيجة عدم توفر لديهم الضمانات الكافية، وهذا ما أثر على مردودية المنتوجات، ضف إلى ذلك انتقال الجزائر مع أواخر الثمانينيات إلى اقتصاد السوق الحر، وما تعرضت له البلاد من شلل في جميع القطاعات مع بداية التسعينيات.

4.3 مرحلة التصحيح الهيكلي 1987-2000: في هذه المرحلة عملت الجزائر على وضع برنامج

لتعديل الهيكلي، وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولي، من أجل تطوير وترقية القطاع الفلاحي، من خلال رفع القدرة الإنتاجية وتحسين جودته، ورفع القيود على بعض المواد والخدمات المستوردة، وتخفيف الأسعار، والتقليص من سياسة تقديم الإعانات، وقد استطاعت الجزائر في هذه المرحلة تحقيق مؤشرات مقبولة للإنتاج الفلاحي، حيث وصل معدل نموه إلى ما يقارب 04%، كما سجلت معدل نمو القطاع الفلاحي في المتوسط قارب 33%، وهو أعلى بكثير بالمقارنة مع معدل نمو الصناعة 01% ومعدل نمو الخدمات 2.3%،

وبصفة عامة هدف برنامج التعديل الهيكلي الى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في تحسين التنمية الفلاحية بما ينعكس إيجابيا على رفع معدل الامن الغذائي في الوطن. (جبار، 2018، صفحة 59) ورغم كل الجهود المبذولة في هذا الإطار، إلا أن القطاع الزراعي لا يزال يفتقر إلى الميزة التنافسية أمام المنتجات البديلة التي تتميز بانخفاض أسعارها، بالإضافة الى تميز هذه المرحلة بانخفاض أسعار البترول وتفاقم المديونية التي اثرت بشكل كبير على نجاح هذه السياسة الإصلاحية.

5.3 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: في اطار مواصلة مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر،

تم وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، خلال الفترة 2001-2007، بغلاف مالي قدر بـ: 400 مليار دج، الذي تم تمويله من خلال صندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، القرض الفلاحي التعاضدي، صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، (عمور و عبد الله، 2024، صفحة 11) وقد هدف هذا المخطط إلى ترقية التأطير على المستوى المالي و التقني و التنظيمي، وذلك بغية التأسيس لقطاع فلاحي عصري، يهدف إلى تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، وزيادة الإنتاجية والإنتاج ودمجه في الاقتصاد العالمي، ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي والعمل على تدعيم الفلاحين، واستصلاح الأراضي الفلاحية بأكبر قدر ممكن في المناطق الشمالية والجنوبية، زيادة مناصب العمل للتخفيف من معدلات الفقر، ورفع حصة الصادرات من المواد الفلاحية، واستطاع هذا المخطط تحقيق العديد من إنجازات كان من أهمها، نمو انتاج الحبوب من 24 مليون طن للمتوسط فترة 1990-1999 إلى 33 مليون طن في سنة 2006، كما انتقل انتاج الحليب من مليون لتر إلى ما يقارب مليونين لتر، وتم استصلاح ما يقارب 488 ألف هكتار في سنة 2006 مقارنة مع سنة 2001 التي بلغت فيها 50 ألف هكتار، في الحين تم اصلاح ما يقارب 6200 هكتار من أراضي الجنوبية، وغيرها من الإنجازات، ورغم ما حققه هذا المخطط من إنجازات إلا ان هناك الكثير من الأهداف المسطرة لم يتم إنجازها، وذلك راجع الى العديد من الصعوبات المالية والتقنية والعقارية. (هاشمي، 2007، الصفحات 93-94)، ونشير إلى أنه تم تخصيص ما يقارب 240 مليار دينار جزائري من اجل تجسيد وإنجاز التشجير واستصلاح الأراضي الفلاحية المتواجدة في الجنوب، وذلك باعتماد على مجموعة من الصناديق الداعمة لذلك. (مصطفى و براهيم، 2024، صفحة 74).

6.3 مرحلة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014: تعتبر سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تصور ورؤية جديدة، انتهجتها السلطات الجزائرية، بغية المساهمة في دعم الامن الغذائي واستدامته، وجعله المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، تحقيق التنمية المتوازنة في الأقاليم الريفية المتنوعة، المحافظة على الموارد

الطبيعية، والحد من ظاهرة التصحر، وقد ارتكزت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية تمثلت في تحديد الفلاحة، تحديد الريف، ودعم القدرات البشرية والدعم التقني (المحي و أوزال ، 2021، صفحة 170)، وقد استطاع هذا البرنامج تخفيض نسبة ناقصي التغذية من 5.7 في سنة 2010 الى 5 في سنة 2014، كما ساهمت هذه السياسة في تطوير معدل نمو القطاع الفلاحي حيث ارتفع من 4.9% الى 11.6% في سنة 2011 إلى 10.9% في سنة 2014، كما ساهم القطاع الفلاحي في تكوين الدخل الوطني الخام حيث ارتفعت نسبة المساهمة في هذا الدخل من 9% في سنة 2010 الى 10% في سنة 2014، وبالرغم من الإنجازات التي حققتها هذه السياسة، لا يزال القطاع الزراعي يساهم بشكل ضئيل في النمو الاقتصادي بالمقارنة مع مداخليل البترول، ولا تزال الجزائر تدفع فاتورة مرتفعة لمستورقات السلع الغذائية، ولا يزال كذلك تحقيق الامن الغذائي طموح تسعى الجزائر إلى تحقيقه.

7.3 المخطط الخماسي 2015-2019: يهدف هذا المخطط بصفة عامة إلى تحقيق خمسة

اهداف رئيسية تتمثل في تعزيز الاستثمار الخاص للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي، تحقيق التكامل لتحسين بناء سلاسل القيمة المتمثلة في المدخلات، الإنتاج، الأسواق، تشجيع الابتكار والابداع، اعتماد على أسلوب الري لزيادة الإنتاج والإنتاجية، تكريس مبدأ الشمولية الذي يسمح بمشاركة أصحاب المصلحة وتحقيق تنمية متوازنة لمختلف الأقاليم، وقد ارتكز هذا المخطط على ثلاثة محاور أساسية وهي الزراعة والثروة الحيوانية، الغابات والاحواض المائية، الصيد البحري وتربية الاحياء المائية، وبالنظر الى نتائج هذا المخطط يمكن القول أنه استطاع إلى حد ما تحقيق العديد من أهدافه، فقد انتقل الناتج الزراعي من 19.25 مليار دج الى 22.17 مليار دج، كما كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من 11.6% الى ما يقارب 12.4% في سنة 2018، بالإضافة الى زيادة عدد العمال في القطاع الزراعي من 899 الف فرد في سنة 2014 إلى مليون و83 الف فرد في سنة 2018، بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققها هذا البرنامج إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي تبقى ضئيلة بالمقارنة مع مداخليل القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات، كما ان الميزان التجاري الزراعي سجل عجز مستمرا، بلغ في سنة 2017 بـ: 9مليار دولار. (طيب و جيلالي، 2021، الصفحات 323 و 328-329)

8.3 نموذج فلاحى جديد 2020-2024: يهدف النموذج الفلاحي الجديد إلى تحقيق مجموعة

من الأهداف على المستوى الوطني، منها العمل على ترقية الاقتصاد الأخضر لما له من دور في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، فقد تم اعتماد على أنظمة الري بالرش والتنقيط حيث تم سقي ما يقارب

939200 هكتار أي ما يعادل 64% من المساحة الاجمالية المسقية، كما تم توسيع استعمال الطاقات المتجددة على مختلف المستثمرات الفلاحية خاصة في المناطق الجنوبية والهضاب العليا، بالإضافة الى إقامة محطات لتحلية المياه البحر والتطهير لخدمة القطاع الزراعي، وحسب الاحصائيات الأخيرة فقد حقق القطاع الزراعي على مستوى الجنوب قفزة نوعية في انتاج الحبوب حيث وصل الى ما يقارب 70 قنطار في الهكتار الواحد، ووفر بذلك ما يقارب 1.2 مليار دولار لخزينة الدولة، وتطمح الجزائر الى توسيع المساحات الزراعية في الصحراء الى ما يقارب 500 الف هكتار، لا سيما وأن دولة قطر تستثمر بما يقارب 117 الف هكتار، وإيطاليا 36 الف هكتار، والاستثمار الوطنية بما يقارب 120 الف هكتار، (جريدة العربية، 2024)

4. تحليل أثر القطاع الزراعي على تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال ترقية

الصادرات وتقليل والواردات للفترة: 1995-2023:

يؤدي القطاع الزراعي دورا أساسيا في تنمية قطاع التجارة الخارجية، فبفضله تتمكن الدولة من زيادة المنتجات الزراعية الموجهة إلى الخارج، مما يساهم في زيادة صادراتها، كما يساعد القطاع الزراعي على توفير منتجات للاستهلاك والاستعمال المحلي، وهذا ما يقلل من حجم الواردات. حيث أن زيادة الصادرات والتقليل من الواردات يساهم هو الآخر في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

1.4 مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات:

نقدم جدولا لتطور رصيد الميزان التجاري للزراعة والنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2023

جدول رقم (01): تطور صادرات الزراعة ومساهمتها في الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة

الوحدة: مليون \$

2021-1995

السنوات	الصادرات الزراعية	نسبة مساهمة	السنوات	الصادرات الزراعية	نسبة مساهمة	السنوات	الصادرات الزراعية	نسبة مساهمة
1995	117,7	1,15	2005	164		2015	648,1	1,86
1996	162,8	1,22	2006	165	0,30	2016	771,2	2,57
1997	58,16	0,43	2007	180,85	0,32	2017	756,8	2,15
1998	73,16	0,73	2008	302,54	0,39	2018	1239,4	2,97
1999	105,3	0,96	2009	208,51	0,46	2019	1299,8	3,63%
2000	111,4	0,46	2010	208,51	0,46	2020	1404,6	6,25

6,25	1404,6	2021	0,46	208,51	2011	0,79	151,5	2001
	1509,4	2022	1,17	840,03	2012	0,68	126,9	2002
	1614,2	2023	0,87	568,51	2013	0,63	134,7	2003
			1,03	647	2014	0,47	153,9	2004

المصدر: من اعداد الباحثان باعتماد على الكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية (المجلد 18 الى المجلد 42)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تذبذب في حجم صادرات القطاع الزراعي ، كما أن قيمة الصادرات الزراعية هي ضعيفة اذا ما تم مقارنتها مع الصادرات النفطية وكذلك الواردات، حيث أن مساهمة الصادرات الزراعية في اجمالي الصادرات الجزائرية تبقى ضعيفة جدا فهي لا تزيد عن 1.20% في الفترة الممتدة من 1995-2014، ولكن بعد ازمة البترول 2014 ، و ما أحدثته ازمة كورونا من قطعية بين دول العالم، اضطرت الجزائر إلى اعتماد على ذاتها، من خلال تشجيع القطاع الزراعي حيث وصلت مساهمة القطاع الزراعي في صادرات الى ما يقارب 6.25% في سنة 2021، وفي الوقت الحالي تعول الجزائر كثيرا على هذا القطاع كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات، حيث اصبح يساهم بما يقارب 1.2 مليار دولار في خزينة الدولة لسنة 2024، ومن المتوقع ان تصل مساحة المزرعة في الجنوب ما يقارب 500 الف هكتار، بالإضافة إلى ما سبق وبالنظر الى معدلات نمو صادرات الزراعة الجزائرية نجدها منخفضة ، حتى أنها سجلت في بعض السنوات معدلات سالبة، مثل سنة 1997 (-0.64)، سنة 2002 (-0.16)، سنة 2013 (-0.32) ويمكن ارجاع ذلك الى الجفاف الذي عرفته الجزائر في تلك السنوات، ونقص الخبرة والوعي بالمجال الزراعي، كما أن الجزائر لا تزال تعتمد على الأساليب الزراعة التقليدية، مما يتسبب في انخفاض حجم الإنتاج الزراعي، وضعف تنافسيته، مما ينعكس سلبا على ادائه، سواء في تحسين معدلات الامن الغذائي أو في زيادة مساهمة الصادرات الزراعية في اجمالي الصادرات.

2.4 أثر القطاع الزراعي على التخفيض من الواردات الزراعية:

لدينا جدول التالي حول تطور الواردات الزراعية ونسبة مساهمتها في الواردات الكلية الجزائرية:

جدول رقم (02): تطور الواردات الزراعية ونسبة مساهمتها في الواردات الكلية الوحدة: مليون \$

السنوات	الواردات الزراعية	نسبة مساهمة %	السنوات	الواردات الزراعية	نسبة مساهمة %	السنوات	الواردات الزراعية	نسبة مساهمة %
1995	3601,9	33,44	2005	4539		2015	10248	19,78
1996	3020,8	33,19	2006	4677	22,62	2016	9085,7	19,29
1997	3105,6	35,79	2007	6077,2	22,14	2017	10332	21,94
1998	3162,6	37,01	2008	9242,2	23,64	2018	10306	22,24
1999	2686,2	33,06	2009	7252,1	18,45	2019	9682,3	23,09
2000	2781,6	64,17	2010	7826,7	19,00	2020	8462,3	24,41
2001	3016,5	29,33	2011	7826,7	19,00	2021	9893,1	26,58
2002	2950,5	24,57	2012	11244	22,32	2022	11324	
2003	3560,6	26,36	2013	11934	28,87	2023	12755	
2004	4773,2	25,42	2014	12873	22,09	2024		

المصدر: من اعداد الباحثان باعتماد على الكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية (المجلد 18 الى المجلد 42)

نلاحظ من الجدول ان نسبة مساهمة الزراعة في تكوين الواردات الكلية مرتفعة مقارنة مع نسبة مساهمة الصادرات الزراعية، حيث انها وصلت الى ما يقارب 64% في سنة 2000، في حين أنها تراوحت ما بين 26% الى 19% بعد سنة 2001، ويعود تراجع هذه النسبة الى مختلف الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر في تطوير قطاع الزراعة خاصة مخططات التنمية الزراعية ونموذج الفلاحي الجديد 2020-2024، بالإضافة إلى سياسة ضبط الواردات التي تبنتها الجزائر مع ازمة البترول 2014، وكذلك ازمة الصحية كورونا 2019 التي تسبب في غلاء أسعار السلع على المستوى العالمي، وهذا ما دفع بالسلطات إلى إعادة النظر في القطاع الزراعي واعتباره الركيزة الأساسية والضامن الوحيد للأمن الغذائي في البلاد، ونشير إلى أنه رغم تراجع هذه النسبة إلا أن فاتورة المستوردات الزراعية لا تزال مكلفة، خاصة وأن الجزائر تستورد من أجل تلبية العجز الغذائي، بالإضافة إلى ما سبق يمكن القول أن هناك تحسن ملحوظ في تطوير القطاع الزراعي في سنوات

الأخيرة، حيث حققت الجزائر الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية مثل البطاطا والتمر، وتطمح مع آفاق 2025 تحقيق الاكتفاء الذاتي لإنتاج القمح.

3.4 مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج الإجمالي خلال الفترة: 1999-2022

باعتتماد على احصائيات البنك العالمي لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة: 1999-2022

السنة	مساهمة %	السنة	مساهمة %	السنة	مساهمة %	السنة	مساهمة %
1999	11,11	2006	6,37	2013	9,12	2020	12,83
2000	8,40	2007	6,33	2014	9,41	2021	11,23
2001	8,89	2008	5,55	2015	10,53	2022	10,62
2002	8,41	2009	8,01	2016	11,07	2023	13,15
2003	8,46	2010	7,53	2017	11,03		
2004	7,72	2011	7,08	2018	11,24		
2005	6,56	2012	8,03	2019	11,48		

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على احصائيات البنك العالمي حسب الموقع

الالكتروني: <https://data.albankaldawli.org>

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة القيمة المضافة في النمو الاقتصادي قبل سنة 2014 كانت ضعيفة اقل من 10%، حيث سجلت سنة 2008 نسبة 5.55% وهي اقل نسبة، وتعود الأسباب في ذلك الى ضعف ونقص الخبرة في التحكم في استخدام الأساليب التقنية الحديثة، رغم الدعم الحكومي لهذا القطاع، و لكن بعد سنة 2014 تحسنت هذه النسبة حيث تراوحت ما بين 10% الى 13% ويمكن ارجاع ذلك إلى اثر سياسة المخطط الفلاحي 2015-2019 والنموذج الفلاحي الجديد 2020-2024، ورغم تحسن نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي، والمجهودات المبذولة في هذا الاطار، إلا انها تبقى قليلة، و لا تعكس المقومات المادية والبشرية والمالية التي تمتلكها الجزائر، ولذلك الجزائر مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى من البحث قدما عن مختلف الأساليب والطرق الحديثة لزيادة الإنتاج الفلاحي إلى أعلى المستويات التي تحقق الأمن الغذائي، وتزيد من صادرات وتقلل من الواردات الجزائرية.

5. قياس أثر قطاع التجارة الخارجية للزراعة على النمو الاقتصادي في الجزائر

في هذه الدراسة نحاول قياس أثر قطاع التجارة الخارجية للزراعة على تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1995-2023، وسوف نعتمد على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

1.5 توصيف متغيرات النموذج: انطلاقا من الدراسات السابقة، سوف نقتصر في هذه الدراسة

على بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي نعتقد أن لها تأثير فعال على النمو الاقتصادي في الجزائر، والمتمثلة في: معدل النمو الاقتصادي GDP ويتم قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الصادرات الزراعية EXAG، معدل نمو الواردات الزراعية IMAG، معدل القيمة المضافة لقطاع الزراعة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بـ: VAAG، معدل القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بـ: VAIDS، ومعدل الانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بـ: G، أما معدل التضخم ويقاس بمعدل نمو مؤشر أسعار استهلاك مدينة الجزائر ويرمز له بالرمز: INF، وقد تم اعتماد على معطيات البنك الدولي ومعطيات الكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية، بالإضافة الى بيانات الصندوق العربي للتنمية.

2.5 استقرارية السلاسل الزمنية: باعتماد على برنامج Eviews نتحصل على النتائج التالية:

جدول رقم(04): اختبار سكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	الإحصائية T_{stat}	القيمة الاحتمالية	القرار
GDP	-8.32	0.00	مستقرة عند المستوى الأول مع عدم وجود الثابت والزمن
DEXAG	-5.83	0.00	مستقرة عند المستوى مع عدم وجود الثابت والزمن
DIMAG	-4.5	0.0001	مستقرة عند المستوى مع عدم وجود الثابت والزمن
VAAG	-2.62	0.01	مستقرة عند المستوى الأول مع عدم وجود الثابت والزمن
VAIDS	-4.08	0.00	مستقرة عند المستوى الأول مع عدم وجود الثابت والزمن
INF	-6.92	0.00	مستقرة عند المستوى مع وجود الثابت
G	-4.53	0.0001	مستقرة عند المستوى مع عدم وجود الثابت والزمن

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى الأول، باستثناء معدل نمو الصادرات الزراعية والواردات الزراعية التي تستقر عند المستوى.

2.5 تحديد درجة الابطاء: نلخص نتائج الاختبار لدرجة الابطاء في الجدول التالي:

جدول رقم (05): نتائج تحديد فترة الابطاء حسب معايير

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews

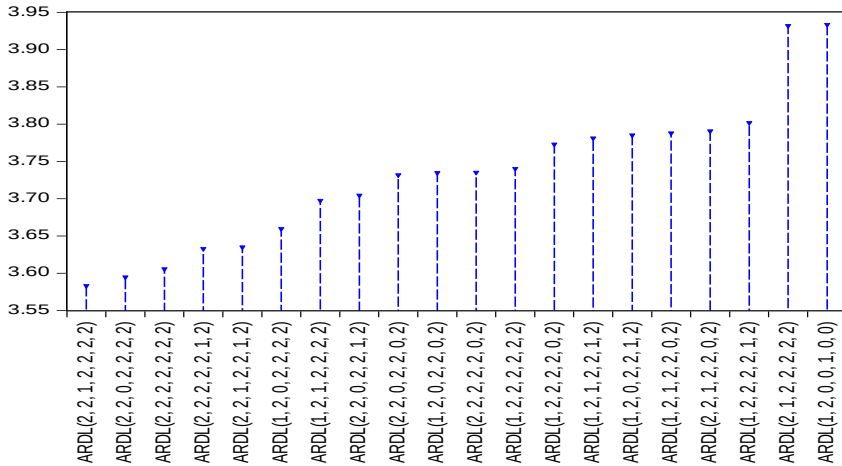
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-290.1145	NA	19.88749	22.85496	23.19368	22.95250
1	-218.2986	99.43749	3.970849	21.09989	23.80964	21.88020
2	-122.8702	80.7470*	0.30003*	17.5284*	22.6092*	18.9915*

بينت نتائج التقدير ان فترة الابطاء لمتغيرات النموذج قد تحددت عند الفترة 02.

3.5 رتب النموذج: نقدم فيما يلي شكل يوضح رتب النموذج:

الشكل رقم (01): تحديد رتب النموذج

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

نلاحظ أن رتبة اصغر النموذج (2212222)، وهي تمثل على الترتيب ابطاءات متغيرات النموذج

، أي ابطاءات متغير النمو الاقتصادي DGDP هي 02، DEXAG هي 02، DIMAG هي 01،

ومتغير INF هي 2، VAIDS هي 2، VAAG هي 02، متغير G هي 2

4.5 اختبارات نموذج ARDL :

لأجراء اختبار الحدود، يجب التأكد أولاً من عدم وجود ارتباط ذاتي، تجانس التباين، التوزيع الطبيعي

-اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي: باعتماد على نتائج برنامج **Eviews** نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (05): نتائج اختبار **Breusch-Godfrey**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.562082	Prob. F(2,5)	0.1714
Obs*R-squared	1.15943	Prob. Chi-Square(2)	1430.5

المصدر: من مستخرجات برنامج **Eviews**

من خلال الجدول يتبين ان احتمالية إحصائية فيشر تساوي 0.17 وهي أكبر من 0.05 وكذلك

احتمالية إحصائية LM تساوي 0.53 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

-اختبار تجانس تباين الأخطاء: لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (06): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.439582	Prob. F(1,23)	0.5139
Obs*R-squared	0.468846	Prob. Chi-Square(1)	0.4935

المصدر: من مستخرجات برنامج **Eviews**

يتبين من الجدول أعلاه ان احتمالية كل من إحصائية فيشر وإحصائية LM هي على التوالي

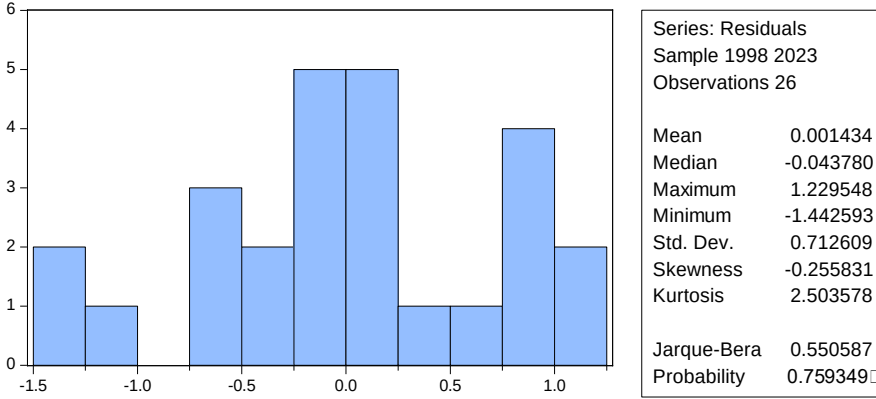
0.51 و 0.49 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تؤكد على وجود تجانس بين الأخطاء العشوائية.

-اختبار التوزيع الطبيعي **Jarque-Bera** للاخطاء العشوائية:

يتضح من الشكل الآتي أن احتمالية Jarque- Bera تساوي 0.75 وهي أكبر من 0.05

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة، حيث ان الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم(02): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

5.5 اختبار حدود النموذج: نقدم الجدول التالي:

جدول رقم(07): نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.302581	10%	1.75	2.87
k	6	5%	2.04	3.24
		2.5%	2.32	3.59
		1%	2.66	4.05

المصدر: من مستخرجات برنامج EViews

قدرة إحصائية فيشر F^{sts} : 5.30 وهي أكبر من الحدود العليا، عند جميع مستويات المعنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود، علاقة تكامل مشتركة على المدى البعيد لمتغيرات النموذج.

6.5 بعض الاختبارات التشخيصية للنموذج:

بالإضافة إلى الاختبارات السابقة نقوم بإجراء بعض الاختبارات التالية:

-اختبار Breusch-Pagan-Godfrey: باعتماد على نتائج برنامج Eviews، يتبين أن إحصائية هذا الاختبار تساوي 0.65 وباحتمالية تقدر بـ: 0.71 وهي تفوق 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم، حيث أن تباین البواقي يكون ثابتاً

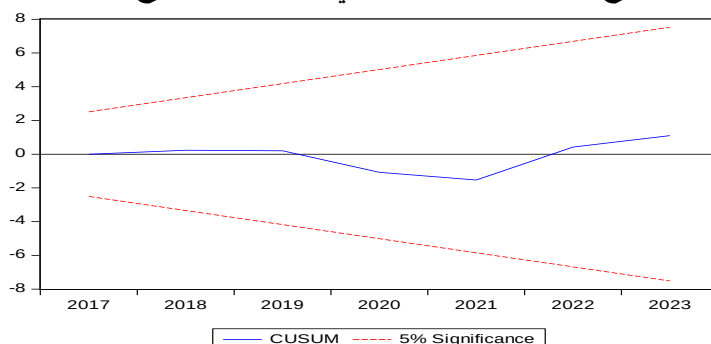
-اختبار فرضية Ramsey Reset: أظهرت النتائج المقدرة، ان احتمالية هذه الإحصائية تساوي

0.89 وهي تفوق 05 %، وهذا ما يبين صحة النموذج الذي تم تقديره.

-اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (Cusum ; Cusum Of Sqareses): من

برنامج Eviews نتحصل على الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(03): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

نلاحظ أن الشكل أعلاه يقع ما بين الحدود الحرجة الموافقة لمستوى معنوية 5%

6.6 تحليل نموذج تصحيح الخطأ: فيما يلي جدول يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم(08): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1), 2)	-0.220705	0.068470	-3.223389	0.0146
D(DEXAG)	3.089841	0.603747	5.117771	0.0014
D(DEXAG(-1))	-2.058006	0.524393	-3.924547	0.0057
D(DIMAG)	-15.74232	1.883706	-8.357100	0.0001
D(VAAG, 2)	-2.430492	0.335465	-7.245139	0.0002
D(VAAG(-1), 2)	2.671373	0.484833	5.509879	0.0009
D(VAIDS, 2)	0.439213	0.109647	4.005699	0.0052
D(VAIDS(-1), 2)	0.621455	0.110957	5.600881	0.0008
D(INF)	1.636344	0.148562	11.01453	0.0000
D(INF(-1))	0.301027	0.122829	2.450777	0.0441
D(G)	1.441588	0.303049	4.756944	0.0021
D(G(-1))	-1.876435	0.331466	-5.661012	0.0008
CointEq(-1)*	-1.330475	0.160248	-8.302624	0.0001

المصدر: من مستخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 ان معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة (-1.33) وهي ذات معنوية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يدل على وجود علاقة بين متغيرات النموذج على المدى البعيد، كما أن سرعة التعديل من الاجل القصير الى الطويل تمثل نسبة 133%، أي ان فترة تعديل الاختلال تصل إلى (1.33/1) سنة. اما تقدير النموذج على المدى البعيد فتظهر نتائجه حسب الجدول التالي:

جدول رقم(09): تقدير النموذج على المدى البعيد

Levels Equation				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEXAG	5.960444	1.734578	3.436251	0.0109
DIMAG	-10.21880	2.119951	-4.820298	0.0019
D(VAAG)	3.108181	0.555941	5.590843	0.0008
D(VAIDS)	0.352980	0.151793	2.325396	0.0530
INF	0.876992	0.194817	4.501629	0.0028
G	-0.266419	0.054013	-4.932477	0.0017
EC = D(GDP) - (5.9604*DEXAG -10.2188*DIMAG +3.1082*D(VAAG) +0.3530*D(VAIDS) + 0.8770*INF -0.2664*G)				

المصدر: من مستخرجات برنامج Eviews

يتبين من الجدول رقم (09) أن معدل النمو يرتبط إيجابيا مع الصادرات الزراعية بميل موجب (5.96) وهو معنوي عند مستوى معنوية 5%، كما يرتبط عكسيا مع الواردات الزراعية بميل سالب (-10.21) وهو معنوي عند 5%، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث ان زيادة الصادرات الزراعية يساهم في زيادة الصادرات الكلية للبلاد، التي تنعكس إيجابيا على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، في حين ان زيادة الواردات الزراعية تزيد من فاتورة الواردات الكلية التي تؤثر سلبا على تطور معدلات النمو في الجزائر، اما بالنسبة للقيمة المضافة للزراعة والقطاع الصناعي فهي تؤثر إيجابيا على رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تؤثر القيمة المضافة للزراعة بميل موجب 3.10، والقيمة المضافة للصناعة بميل 0.35، كما نلاحظ ان التضخم يؤثر بميل موجب ويمكن ارجاع ذلك الى أن زيادة الدعم المالي في شكل قروض يساهم في زيادة الاستثمارات الصناعية والزراعية التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما بينت النتائج التقديرية ان

الانفاق الحكومي يؤثر بميل سالب (-0.26) على النمو الاقتصادي، وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة النفقات الحكومية، غالبا ما يتم توجيهه إلى تغطية القطاعات غير المنتجة والتي لا تخلق عوائد مالية.

خاتمة:

تدرك الجزائر أكثر من أي وقت مضى، دور الزراعة كقطاع أساسي لتحقيق الأمن الغذائي، وخلق القيمة المضافة التي تساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، لا سيما وأن قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الجزائر بنسبة كبيرة في تشكيل البنية الأساسية للنمو الاقتصادي، أصبح عرضة لصدمات وتقلبات أسعار البترول، وفي هذا الاطار تبنت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لتحقيق التنمية الزراعية، كان آخرها النموذج الفلاحي الجديد 2020-2024، حيث استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية، وهذا ما ساهم في تخفيض حجم الواردات الزراعية، وزيادة الصادرات الزراعية، التي أثرت بدورها على رصيد ميزان المدفوعات، بالإضافة الى ما سبق فقد ساعدت القطاع الزراعي على خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، مما أدى بدوره في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

النتائج: من اهم النتائج المتوصل اليها نذكر:

- مساهمة صادرات القطاع الزراعي في الصادرات الوطنية تبقى ضعيفة، حيث وصلت إلى ما يقارب 6.25% في سنة 2021، ولم تتجاوز 1.2% خلال الفترة 1995-2014.
- مساهمة الواردات الزراعية في تشكيل الواردات الوطنية كانت مرتفعة مقارنة مع مساهمة الصادرات، حيث أنها تقل عن 18% وقد وصلت في سنوات الأخيرة الى ما يقارب 26%.
- تبنت الجزائر العديد من استراتيجيات التنمية الزراعية، للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، ورغم التحسن الملحوظ على مستوى أداء القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة، حيث استطاعت الجزائر تحقيق ما يقارب 1.2 مليار دولار للمساهمة في خزينة الدولة لسنة 2024 إلا أن القطاع الزراعي لا تزال مساهمته ضعيفة (لا تتجاوز 13%) بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، خاصة قطاع المحروقات، وهذا ما يجعل السلطات مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بإعادة النظر في هذا القطاع، والبحث عن مختلف الأساليب والطرق اللازمة لتدعيمه وتطويره، وجعله بديل استراتيجي وحقيقي لقطاع المحروقات.

-من خلال الدراسة القياسية تبين أن معدل النمو الاقتصادي يرتبط إيجابيا بمعدل نمو الصادرات الزراعية (ميل 5.96)، وعكسيا مع معدل نمو الواردات (ميل -10.21)، كما يرتبط إيجابيا مع معدلات القيمة المضافة للقطاع الزراعي (3.1) والصناعي (0.35)، ويرتبط كذلك معدل النمو الاقتصادي مع معدل التضخم ولكن بميل موجب (0.87) ويمكن ارجاع ذلك الى أن زيادة الدعم المالي للقطاع الزراعي قد يتسبب في زيادة التضخم ولكنه في نفس الوقت يحسن من اداء القطاع الزراعي الذي يؤثر بدوره في تحسين معدلات النمو الاقتصادي ، اما الانفاق الحكومي فقد كان له اثر سلبي على النمو الاقتصادي حيث وصل ميله الى -0.26.

الاقتراحات: ومن أهمها:

- ضرورة الاستغلال العقلاني للامكانيات الطبيعية والبشرية بما يساهم في تطوير القطاع الزراعي والبنى التحتية له مثل الطرق ومراكز التخزين.
- ضرورة تكوين اليد العاملة المؤهلة في المجال الزراعي والعمل على نشر الوعي الثقافي الزراعي في أوساط الافراد والمؤسسات، خاصة الفلاحية منها.
- الاهتمام بالفلاحة الصحراوية وتقديم كل التسهيلات اللازمة لتدعيمها، مع الإسراع في انجاز محطات لتحلية مياه البحر لتوسيع شبكة الري الزراعي.
- تعزيز الابتكار والتطوير في المجال الزراعي من خلال توسيع دائرة الأبحاث والدراسات خاصة الجامعية منها والاستفادة من مشاريع المؤسسات الناشئة وتشجيعها من خلال توفير كل التسهيلات المالية والمادية اللازمة لنجاحها على ارض الواقع.
- ينبغي اجراء عمليات تقييمية للاعمال الزراعية، قبل واثناء وبعد تنفيذها، من اجل البحث في نقاط الضعف وتقديم الحلول المناسبة لها، والبحث في نقاط القوة والاستفادة منها.
- تبني سياسات زراعية هادفة لترقية الصادرات الزراعية، من حيث تحقيق الجودة والنوعية للمنتجات، وضبط حجم الواردات، وذلك للمساهمة بشكل أكبر في زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في تكوين اجمالي الناتج المحلي.

-إقامة شراكة تعاون مع الدول الرائدة في المجال الزراعي، والاستفادة من خبراتها الناجحة.

المراجع:

- 1) Armand Gilbert, N., Gustave Linyong, S., & Munchunga, G. (2013). Impact Of Agricultural Export On Economic Growth In Cameroon: Case Of Banana, Coffee And Cocoa. *International Journal of Business and Management Review*, 01(01), 44-71. Retrieved from <https://eajournals.org/wp-content/uploads/Impact-Of-Agricultural-Export-On-Economic-Growth.pdf>
- 2) Bakari, S., & Mabrouki, M. (2017). The Effect of Agricultural Exports on Economic Growth in South-Eastern Europe: An Empirical Investigation Using Panel Data. *Munich Personal RePEc Archive*, 1-15. Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/83810/1/MPRA_paper_83810.pdf
- 3) Nahanga, V., & Věra, B. (2016). The Impact Of Agricultural Exports On Economic Growth In Nigeria. *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*, 64(2), 691-700. doi: 10.11118/actaun201664020691
- 4) الماحي، ث &، أوزال، ع. (2021). انعكاس سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*. 13(01), 169-181. Récupéré sur <https://asjp.cerist.dz/en/article/142780>
- 5) الماحي، ث &، أوزال، ع. (2018). سياسة تسيير العقار الزراعي في الجزائر وانعكاساتها على تنمية القطاع الزراعي. *الريادة الاعمال الاقتصادية* 4(2), 8-29. Récupéré sur <https://asjp.cerist.dz/en/article/69044>
- 6) أمينة، ع &، اسماء، ح. (2023). اثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في ظل تطبيق استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990-2019. *مجلة العلوم التجارية*-22(01), 266-282. Récupéré sur <https://asjp.cerist.dz/en/article/222409>
- 7) بن يوسف، ب. (2001). شرح قانون المستثمرات الفلاحية. الجزائر: الديوان الوطني للاشغال التربوية.
- 8) جبار، ه. (2018). تقييم القطاع الزراعي في الجزائر. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات*, 07(02), 57-68. Récupéré sur <https://asjp.cerist.dz/en/article/72711>
- 9) جريدة العربية، (2024). يونيو. (24)الجزائر توفر 1.2مليار دولار لخزانتها بعد محصول وفير من القمح الصلب. Récupéré sur <https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/06/24/>
- 10) جواد، س. (2010). التخطيط والتنمية الزراعية. الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.

- 11) دقيش, ج &., سايح, ف. (2021). مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في النمو الاقتصادي للجزائر -دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. مجلة الابداع 11(A01), 627-642. Récupéré sur <https://asjp.cerist.dz/en/article/157018>
- 12) طيب, ه &., جيلالي, م. (2021). الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر -2015-2019. دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية-320(5), 13, 337. Récupéré sur <https://asjp.cerist.dz/en/article/167259>
- 13) عاكف, ا. (2006). مبادئ التسويق الزراعي. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان .
- 14) عمور, م &., عبد الله, ي. (2024). دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي وآليات تطويره في الجزائر خلال الفترة (2001-2020). مجلة دفاتر بواذكس 13(01), 01-18. Récupéré sur <https://asjp.cerist.dz/en/article/248074>
- 15) محمود, ش &., وآخرون. (1986). مدخل إلى الاقتصاد الزراعي. الأردن: مكتبة الأقصى, عمان.
- 16) مصاييح, ن. (2019). العقار الفلاحي في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية الراهنة. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن, المجلد الخامس(الثاني) 141-163. Récupéré sur <https://asjp.cerist.dz/en/article/117055>
- 17) مصطفىاوي, ن &., براهمي, ب. ح. (2024). اثر برامج التمويل الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر (2000-2022): تقييم مؤشرات أداء القطاع الزراعي. مجلة دفاتر بواذكس 13(01), 67-91. Récupéré sur <https://asjp.cerist.dz/en/article/248079>
- 18) هاشمي, ا. (2007). تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2006, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد التنمية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان.